

الولايات المتحدة الامريكية والعراق الاحلاف الغربية ومشروع ايزنهاور في مناقشات مجلس النواب العراقي 1958-1945

د. صبري فالح
الحمدي

1- مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط عام 1952 والحزام

الشمالي عام 1953

بادرت بريطانيا الى طرح مشروع الدفاع⁽¹⁾ عن الشرق الاوسط عام 1952 والتحرك على تشجيع دول المنطقة الانضمام اليه- بالتنسيق مع الولايات المتحدة- التي كانت تتظاهر بعدم تحمسها للمشروع، وحقبة الامر لرغبتها في الانفراد بالهيمنة على المنطقة بهدف ابعاد الاتحاد السوفيتي من ايجاد مناطق نفوذ له، ومن ثم جعل دول الشرق الاوسط تابعة للنفوذ الغربي، وجاء ذكر مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط في مناقشات مجلس النواب العراقي في اثناء استعراض سياسة العراق الخارجية، وتناول الاعضاء لائحة ميثاق الدفاع المشترك الخاص بالجامعة العربية، وتم اثاره الموضوع على اثر زيارة الجنرال (روبرتسون Robertson) قائد القوات الحليفة في الشرق الاوسط للعراق التي تعرضت لانتقادات وجهها النواب الى الحكومة بسبب تزامن تلك الزيارة مع التحرك الانكلو امريكي الذي توج في اعلان ميثاق الدفاع عن الشرق الاوسط اولا وقرب مناقشة المجلس لائحة ميثاق الدفاع العربي المشترك ثانيا، اذ علق محمد مشحن الحردان – نائب الدليم – بالجلسة الثامنة عشرة المنعقدة في 1 آذار 1952 على هذه

الزيارة بقوله: "كنت اود ان يكون معالي وزير الخارجية حاضرا لأوجه له بعض الاسئلة حول زيارة الجنرال روبرتسون الاخيرة تلك الزيارة التي لها من الاهمية ما يطفو على جميع الاحداث التي تتعلق بسياسة العراق في الخارج، انا لا ادري كيف يمكن للحكومة ان تتصل برجل عسكري قائد قوات محتلة في الشرق الاوسط لاستخراج رأيه حول ميثاق الدفاع المشترك الذي اعلن معالي الرئيس عن وصول لائحته الى المجلس الاعلى، هذا الدفاع المشترك الذي وضع بين اعضاء جامعة الدول العربية وصادقت عليه بعض الدول العربية والى الآن لم يمر من هذا المجلس" واطاف "كما وان الحكومة الامريكية وهي احدى الدول التي تقدمت بميثاق الدفاع عن الشرق الاوسط هي العامل الرئيسي الفعال في تأسيس كيان الدولة اليهودية، أولم تزل العامل الاخوي في سبيل المحافظة على سلامة هذه الدولة اللقطة باعتبارها دولة لا يمكنها ان تعيش أبداً بدون هذه المساعدات التي تبذلها لها الحكومة الامريكية سنويا بكل سخاء سواء اكان عن طريق المنح او عن طريق القروض"⁽²⁾.

اما مشروع الحزام الشمالي الذي اعلن عنه عام 1953 فكان يمثل الرؤية الاستراتيجية الامريكية نحو الشرق الاوسط، وتولت الولايات المتحدة طرح هذا المشروع على دول المنطقة، من خلال جولة قام بها جون فوستر دالاس وزير الخارجية الامريكي الى عواصم بلدان الشرق الاوسط واجتمع بقادتها السياسيين لحثهم بالانضمام الى الحلف المذكور، وكان العراق احدى الدول التي حظيت بأهتمام المسؤولين الامريكيين، على ان آخرين نظروا الى الزيارة بوصفها تمثل مبادرة امريكية ترمي الى دفع الحكومات العربية الى عقد الصلح مع الكيان الصهيوني، لكن عبد الكريم كنه - نائب بغداد - عدها فرصة لمناشدة الحكومة ان تتخذ اجراءات فعلية لاعطاء الحرية للمواطنين في التعبير عن معاناتهم والدعوة الى رفع الاحكام العرفية، ولينقلوها الى الوزير الامريكي في زيارته المرتقبة ربما لعله يمارس ضغوطا على رجال الحكومة لتحقيق مطالب العراقيين، ولندعه ينقل لنا آراءه بهذا الخصوص بالجلسة الخامسة والعشرين المنعقدة في 13 ايار 1953: "وانني بهذه المناسبة ارجو من الحكومة ومن المستر (دلس) الذي هو في طريقه لزيارة الاقطار العربية، انني ارجو ان وصل الى العراق وبقيت الحكومة مصرة

على عدم الغاء الاحكام العرفية ورفع الرقابة على الصحف واعادة الحياة الديمقراطية ان كانت مصررة وغير مستعدة لمرحلة الايام القريبية، ارجو ان أتى المستر دلس ان يعطي المجال الى الصحف لتتنقل له مشاعر الناس وعواطف الناس فيما يتعلق بامريكا وسياستها وما حصل منها وما يؤمل ان يحصل، اني ارجو على الاقل اذا كانت الحكومة مصررة على الغاء الاحكام العرفية فلترفع الرقابة عن الصحف لتفسح المجال للناس ليكتبوا المذكرات والمقالات ويظهروا ما في النفوس من غليان، يجب ان لا تكون الموائد الطيبة مدعاة لهدوئهم بل يجب ان يشعروا بجوع الجائعين وآلام الناس وامتعاض المهمومين ويجب ان يعلموا كل شيء عن البلاد لعلهم يراعون أمل وآمل لمصلحة البلاد"⁽³⁾.

ظل الرأي العام العراقي يشعر بعدم الاطمئنان ازاء التحركات الامريكية في المنطقة، ومما اسهم في اتساع هذه المشاعر انها جاءت مترافقة مع تصريحات ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني في مجلس العموم والمؤيدة استمرار دعم المشروع الاستعماري في اقامة الوطن القومي للصهاينة منذ وعد بلفور عام 1917، والذي يهمننا هنا بقدر صلته بموضوع الدراسة في تسليط الضوء على زيارة دالاس⁽⁴⁾ وزير الخارجية الامريكي للعراق في السابع عشر من مايس 1953، الهادفة الى اقناع الحكومة بالانضمام الى حلف اقليمي (الحزام الشمالي) لمواجهة التهديد الشيوعي، ومع ذلك استمرت الآمال تراود رجال الحكومة في امكانية اتخاذ امريكا موقف ايجابي واتباع سياسة واضحة وصريحة في دعم العراق والعمل على تحسين اوضاع شعبه الاقتصادية والاجتماعية، وتحدث برهان الدين باش اعيان⁽⁵⁾ - نائب البصرة - عن تصريحات تشرشل وزيارة دالاس في اثناء انعقاد الجلسة التاسعة والعشرين في 19 مايس 1953 بقوله: "سادتي لقد تميز هذا الاسبوع بحادثتين سياسيتين خطيرتين احدهما تبعث على خيبة مرة والاخرى تبعث على شيء من التفاؤل، اعني بالاولى خطاب المستر شرشل والثانية زيارة المستر دالاس الى بغداد ولبلدان الشرق الاوسط...، اما التفاؤل بزيارة المستر دالاس الى العراق لا يعدو ان يكون مجرد تفاؤل قد يضعفه انه يقوم بزيارات خاطفة ويقابل فئات محدودة من المسؤولين وقليلاً من غير المسؤولين، وهذا من شأنه ان يجعل استطلاع غير

واف، انه انما يوقفه على فئة معينة دون أخرى بل ان التفاؤل نفسه ينقلب الى خيبة اذا تحقق ان زيارة دالاس ذات علاقة سابقة لخطاب شرشل، لاحظنا شرشل القى خطابه غداة وصوله القاهرة والامر لا يعدو احد احتمالين، الاحتمال الاول اتفاق سابق بين الطرفين على هذه الخطة وذلك لاستطلاع سياسة العراق والعرب وملاحظة رد الفعل على الخطاب، واما ان رئيس وزراء بريطانيا تقصد ان يخرج زميله بإحداث جو غير ملائم للبلدان التي يزورها والتي من شأننا ان نقرر ايهما الصحيح، الا ان العرب سواء صح الاحتمال الاول، او الاحتمال الثاني لا يزالون ينتظرون كثيرا من الايضاح من امريكا حول ما جاء في الخطاب وليس لنا ان نعلق على زيارة دالاس اكثر من الترحيب كما ذهبت غيرها من الزيارات"⁽⁶⁾.

اما الموقف الرسمي العراقي من زيارة وزير الخارجية الامريكي بغداد واهدافها فواضحة توفيق السويدي⁽⁷⁾ - وزير الخارجية - في اثناء استعراض سياسة الحكومة الخارجية في المجالين العربي والدولي في الجلسة نفسها، وبقدر تعلق الامر بموضوع السياسة الامريكية نورد النصوص التي ذكرها مخاطبا النواب في تلك الجلسة: "لقد كان لزيارة المستر دالاس ورفقائه الى البلاد العربية ومن جملتها العراق اثر بارز في السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، وقد تمكن المسؤولون وغير المسؤولون هنا من عرض وجهات النظر العربية للمستر دالاس ورفقائه بكل صراحة، مما قد يجعلنا نأمل بان ذلك سيؤثر في اتجاه السياسة الامريكية تأثيرا لصالح القضايا العربية المتعلقة ويساعد على حلها"⁽⁸⁾.

اعرب محمد مشحن الحردان - نائب الدليم - عن اعتقاده باتفاق وجهات النظر الامريكية والبريطانية بخصوص اوضاع العراق السياسية والاقطار العربية الاخرى تعليقا على كلمة وزير الخارجية، ووثقت الجلسة الحادية والثلاثين المنعقدة في 21 مايس 1953 ما عرضه نائب الدليم من وجهة نظر على الوجه الآتي: "أريد ان اسأل فخامة وزير الخارجية عن قوله (لقد كان لزيارة المستر دالاس ورفقائه الى البلاد العربية ومن جملتها العراق اثر بارز في السياسة الامريكية في الشرق الاوسط) ان التصريحات التي ادلى بها المسؤولون في امريكا سواء المستر (جون فوستر دالاس او مساعده) في وزارة الخارجية تدل على

ان الزيارة هي زيارة دراسة واستقصاء واستطلاع رأي في حل مشاكل هذه المنطقة، ولم نعثر على اي تصريح سواء (المستر دالاس) اثناء وجوده في البلاد العربية او غيرها يدل على ان هناك تحولا بارزا في السياسة الامريكية، فهل لدى الوزير ما يدلي به للمجلس العالي ليستطيع ان يؤمن بهذا التحول في السياسة الامريكية، ان من يطلع على اتجاهات دالاس يجد انها لا تختلف عن اتجاهات شرشل نفسه" (9).

شهدت الجلسة نفسها إلقاء اسماعيل الغانم – نائب بغداد – اللوم على بريطانيا لدورها في توجيه السياسة الامريكية لتحقيق اغراض استعمارية، اذ كان مؤملا من الولايات المتحدة عقب اعلان استقلالها عام 1776 عن بريطانيا ان تسهم في مناصرة حركة التحرر العربية، واليكم نص كلمته: "اننا لا نشعر بأي شعور عدائي لامريكا ولقد كان للاميركان صيت حسن في العالم بسبب مواقفهم المتكررة في التاريخ ومساعداتهم لطالبي التحرر وكانت ثورتهم الاستقلالية سنة 1776 مثالا تحتذيه الشعوب المضطهدة في انطلاقها نحو الحرية، ولكن مداخلة الانكليز معهم وحملهم بعض الساسة الاميركان على اتخاذ هذه المواقف العدائية نحو الانسانية كان من اسباب هذه النفرة الشديدة التي يحس بها الناس نحو الاميركان، وانا لا استطيع ان أبر الاميركان في كونهم دولة ذات مطامع اقتصادية وحتى استعمارية ولكن أجد ان تأريخ هذا الشعب ينبغي ان يحمل ساسته على اعادة النظر في بعض الحقائق التي اخفاها عنهم الانكليز" (10).

ومهما يكن من امر فان الحكومة العراقية كانت تأمل بحصول تغيير في التوجهات الامريكية نحو العراق ومكافأة حكومتها على مواقفها الايجابية من الولايات المتحدة، بعد تولي دوايت ديفيد ايزنهاور منصب الرئاسة الامريكية (1953-1961) وقيام السلطات العراقية في اجراء اتصالات مع بعض المسؤولين الامريكيين ولأجل منفعة الشعبين، وجسد الموقف الرسمي توفيق السويدي – وزير الخارجية – في الجلسة نفسها في معرض تقييم ما سيحصل في التوجهات الامريكية واذاف: "فمنهم من قال لم يتبدل اي شيء في السياسة الامريكية والآخر قال حصل تبدل حاسم والامر ليس لي ولكم انما يتعلق بحكومة امريكا والهيئة الجديدة (ادارة ايزنهاور) التي اخذت على عاتقها ادارة دفة سياسة امريكا والعالم، وبصورة عامة لا نقول ان سياسة

امريكا تبدلت وان ما نريده نمليه عليها، لا ايها السادة لقد حصلت في الايام الاخيرة اتصالات شخصية مع بعض المسؤولين الامريكيين اعطتنا نوعا من الشعور بانهم يحضرون سياسة جديدة نأمل ان تكون في صالح العرب والعوامل الدولية التي تكتنف سياسة امريكا والعالم لا يمكن ان نقرر من هنا مداها وما ينشأ عنها من نتائج" (11).

شهدت الجلسة المذكورة أيضاً مطالبة عبد الحميد الهلالي (12) – نائب البصرة – الاوساط الرسمية العراقية ان تسمح لاعضاء البرلمان الالتقاء مع (دالاس) وزير الخارجية الامريكية في بغداد، لعرض وجهة نظر الرأي العام امامه ليكون على اطلاع مباشر بما يريده العراقيين في بناء علاقات طيبة متكافئة مع الولايات المتحدة وخاطب الحضور قائلاً: "ان المستر دالاس قد لاحظ ولاشك ان البلاد العربية تحكم حكما عسكريا فالادارة العرفية موجودة في مصر والعراق و... وغيره باستثناء لبنان وهو البلد الوحيد الذي قابل فيه النواب وزير خارجية امريكا وقدموا له مذكرة تضمنت شروطا بأسم الشعب اللبناني، اما في العراق فلا اظن ان معالي رئيس المجلس قد تباحث مع المستر دالاس بأسم المجلس انما تباحث معه بصفته الشخصية البحتة، ان سياستنا الخارجية يجب ان تستند على اساس جديد واقعي يتفق ومصالحة العراق والبلاد العربية كافة" (13).

وحري بنا قبل ان نختم الحديث عن مشروع الحزام الشمالي عام 1953 من القول ان الحكومة العراقية استجابت لما طرحه دالاس وزير الخارجية الامريكية عند زيارته بغداد بخصوص دعوته كسب تأييد دول الشرق الاوسط لفكرته هذه في ضوء المباحثات التي اجراها مع مسؤولي الحكومة والمشاورات التي تمت بين الجانبين بهذا الشأن.

2- ميثاق بغداد عام 1955

سعت بريطانيا بعد الغائها معاهدة عام 1930 مع العراق الى ايجاد ميثاق بغداد بالتحالف مع الولايات المتحدة، وقد ضم: العراق، تركيا، ايران، باكستان، بريطانيا، فيما اصبحت امريكا عضوا مراقبا فيه، وكان العراقيون يأملون ان يترك دخول بلادهم الميثاق نتائج ايجابية تخدم مصالح العراق الداخلية والخارجية بحيث تتصاعد مكانته الاقليمية والدولية ويتمكن في التخلص من النفوذ البريطاني، ووجد فوزي

الخضيرى - نائب البصرة - الفرصة مناسبة بالجلسة الثامنة والعشرين لمجلس النواب المنعقدة في 26 شباط 1955 التي كان محور جدول اعمالها ينصب على لائحة قانون تصديق ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا الموقع عليه في بغداد بتاريخ الرابع والعشرين من شباط 1955، والتي عد استكمالاً لتحقيق فكرة الحزام الشمالي وربط دول المنطقة بحلف اقليمي بالتعاون مع الدول الغربية ضد الخطر الشيوعي؛ لاطهار تأييده لسياسة نوري السعيد - رئيس الوزراء - المدافعة عن انضمام العراق لهذا الميثاق والتي حقق بها الاخير مكاسب سياسية واقتصادية نتيجة موالاته للسياسة الامريكية الراحية لهذه الاحلاف الاقليمية، وفيما يأتي نص كلمته: "ان السياسة السلبية التي سارت عليها الحكومات العربية في السنوات الاخيرة والتي طلب من العراق ان يسير على نهجها هي السبب في اننا لازلنا في وضعنا الذي كنا عليه قبل سنوات طويلة بينما تقدمت الدول الاخرى اقتصاديا وماديا وعسكريا، هذه السياسات غير المبنية على اساس مصلحة الدول العربية وعلى اساس وضع الدول الغربية هي التي سببت تأخر الدول العربية وجعلتها صفرا في ميزان القوى السياسية والعسكرية لمدة طويلة، ولكن انظروا التبدل الذي اخذ يطرأ على وزن العراق العسكري والسياسي منذ ان بدأت السياسة الايجابية تأخذ طريقها للعمل، وهي بادرة توحى باستعادة ثقة الدول الكبرى التي لم تعط ثقتها لحد الان الى كثير من الدول"⁽¹⁴⁾.

مقابل ذلك تصاعدت المعارضة الشعبية لدخول العراق ميثاق بغداد بسبب حالة عدم الثقة التي تعم الشارع من الوعود والتصريحات الامريكية التي هي امتداد للوعود البريطانية التي لم تسهم في حل مشاكل البلاد، ومما عزز من موقف العراقيين الراض لموقف حكومتهم تأييد سياسة الاحلاف الغربية هو في معارضة اقطار عربية (مصر، سوريا، السعودية) وتحالفها⁽¹⁵⁾ ردا على انضمام العراق لميثاق بغداد، وظل الشك يراودهم بشأن النوايا الامريكية ووضعها قيود على مساعداتها، وجسد هذا الرأي عبد الكريم الازري - نائب بغداد - في اثناء انعقاد الجلسة الرابعة من الاجتماع الاعتيادي الثاني لمجلس النواب لعام 1955 في 24 كانون الاول من العام نفسه على النحو الآتي: "لقد تبين نتيجة لعقد صفقة السلاح بين مصر وجيكوسلافيا ان الدول الغربية قد وضعت

قاعدة تسير عليها في تزويد الدول العربية من جهة و(اسرائيل) من جهة اخرى بالسلاح...، فاسأل هل ينطبق هذا القيد على الحكومة العراقية واذ كان لا ينطبق ما هو البرهان على ذلك" (16).

ومع ذلك وجدت اطراف عراقية كانت ترى ان دخول العراق لميثاق بغداد من شأنه ان يساعد الحكومة في الحصول على مساعدات امريكية لمواجهة الخطر الشيوعي، وتوافقا مع هذه الطروحات وبمناسبة استمرار نواب البرلمان في المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لعام 1956 المالية، اوجز علي كمال (17) - نائب السليمانية - وجهة النظر هذه بالجلسة الثامنة المنعقدة في 7 كانون الثاني 1956 بقوله: "واننا لندرجو ان يحقق لنا الميثاق امرين مهمين آخرين اولهما تسليح الجيش تسليحا قويا باقل ما يمكن من الكلفة، ونؤمل ان تأتينا المساعدات المهمة الكافية لتقوية جيشنا من جانب امريكا التي نجدها تبذل بسخاء عجيب لمد الدول المحبة للحرية بالسلاح من اجل الوقوف في وجه الشيوعية" (18).

وعلى الجانب الآخر قلل آخرون من العراقيين من الآمال الوطنية والقومية المعقودة على تزويد الجيش بالأسلحة الامريكية نتيجة دخول العراق في ميثاق بغداد وبخاصة مع استمرار دعم الولايات المتحدة للكيان الصهيوني، وقد كشفت صفقة الاسلحة الجيكية المعقودة مع مصر عن حقيقة عدم صدق وعود الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة للاقطار العربية وبضمنها العراق بخصوص هذه القضية، ولعل سامي باشعالم - نائب الموصل - كان موفقا في عرض تلك الافكار في الجلسة نفسها: " ولعل من الامور المتعلقة بالسياسة الخارجية في مثل هذا الظرف العالمي الدقيق هي اهم ما يجب علينا ان نتصارع فيه من مثل هذه الندوة العالية، ولعل ما ابرز ما في السياسة الخارجية هو ان الحكومة عبرت عن توفيقها وانتصارها في هذا الميدان السياسي، بعقد حلف بغداد-انقرة ودخول بريطانيا وايران والباكستان اعضاء في هذا الحلف وانهاء حكم المعاهدة العراقية الانكليزية، ولو ناقشنا هذه الامور مناقشة صريحة نجد ان حجة الحكومة كانت هي املها في ان تحصل على الاسلحة بكميات مهمة من امريكا وانها ستكسب عون تركيا في الميدان الدولي لصالح قضايا العرب وستخلص العراق من قيود المعاهدة البريطانية، هذه الآمال الثلاث التي كانت على ما يبدو حجة من صفق

لحلف نوري السعيد- مندرس⁽¹⁹⁾ ولناقش هذه الامور على ضوء الواقع وما جد من احداث عالمية، لقد كشف جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر بإقدامه على تسليح الجيش المصري من دول المعسكر الشرقي حقيقة السياسة البريطانية والامريكية بكل وضوح وتتلخص في ان هاتين الدولتين الكبيرتين تلتزمان سياسة توازن القوى العسكرية بين (اسرائيل) الدولة الغاصبة التي لا يزيد عدد نفوسها على المليون ونصف مع مجموع الدول العربية السبعة او الثمانية..."⁽²⁰⁾.

وتعبيراً عن التعاون بين الحكومتين الامريكية والعراقية ولأجل تنسيق سياستهما الخارجية وبخاصة في التحالفات الاقليمية، فقد استأثرت زيارة وفد رسمي برئاسة محمد فاضل الجمالي⁽²¹⁾ الى الولايات المتحدة أواخر عام 1955 باهتمام العراقيين الذين كانوا يتطلعون الى معرفة ما جرى في المفاوضات العراقية- الامريكية من بحث لمواضيع متعددة، وعبر عن هذا الاهتمام في اثناء انعقاد الجلسة التاسعة في 8 كانون الثاني 1956 في معرض استعراض اعضاء مجلس النواب لسياسة العراق في المجال الخارجي، عبد العزيز الخياط – نائب الكوت - اذ خاطب الحضور مستفسراً: "سادتي لقد ذهب فخامة الجمالي الى امريكا موفداً من قبل الحكومة فانا اؤيد كل خطوة خطاها وكل كلام تكلم به، ولكني اجهل ما حدث في امريكا، فاذا بالامكان يتفضل فخامته وينور المجلس العالي عما جرى هناك نكون بذلك ممنونين"⁽²²⁾.

وترى مصادر تاريخية ان اشتراك امريكا عضوا مراقبا في ميثاق بغداد على الرغم من انها هي التي اوحى الى بريطانيا بفكرته ربما لرغبتها في عدم إثارة حلفائها الصهاينة، هذا الامر طرح علامات استفهام راحت تتردد في أوساط العراقيين بشأن مغزى الدعم الامريكي لهذا الحلف واهدافه، وهل يتقاطع مع ما يطمحون اليه من تحقيق لاهدافهم الوطنية التحررية. على اثر انضمام العراق للميثاق، وتناول هذا الموضوع حسن عبد الرحمن – نائب البصرة - في تلك الجلسة بقوله: "اعتقد ان من واجب الحكومة ان تفهم وجهة نظر كل دولة في ذلك الحلف فما هي وجهة النظر الاميركية في هذا الحلف، وما هي وجهة نظرنا نحن في الحلف؟ وجهة النظر الاميركية حسب ما افهمها من تصريحات اميركا وعلى رأسها رئيس الجمهورية الاميركية ووزير

خارجيتها انهم يؤيدون الحلف وقد حضروا فيه كمراقبين وانهم ينظرون اليه كمنظمة ضد الشيوعية فلذلك فهم يباركونه "(23).

وعلى الصعيد الرسمي يمكن القول ان العراق اخذ يحظى باهتمام الولايات المتحدة وتلقيه مساعداتها طالما ظل ملتزما ومتعاوناً مع اهداف ميثاق بغداد والمهمات الواجب عليه تنفيذها، لذا وجب عليها توفير المساندة لمشاريعه الاقتصادية والاجتماعية وتوثيق العلاقات معه خدمة لمصالحها المتنامية في عموم دول الشرق الاوسط.

وتعقياً على الكلمة التي ألقاها نوري السعيد⁽²⁴⁾ - رئيس الوزراء - بالجلسة الثامنة المنعقدة في 23 شباط 1957 والتي دافع بها عن سياسة حكومته في تقوية صلاتها مع امريكا بوصف ذلك ينصب في دعم استقلال العراق وتقويته ويسمح له بالتالي ان يؤدي دوراً ملحوظاً في أحداث المنطقة، اعرب علاء الوسواسي - نائب بغداد - في الجلسة المذكورة عن مسانדתه تلك السياسة التي تحقق فوائد جمة للعراق، بقوله: "لقد سألني احد وزراء سورية في صيف 1955 عن الفوائد التي جناها العراق من وراء ميثاق بغداد والاسلحة الامريكية بعد ان ابتعد شبح الحرب العالمية، فقلت بل قلني انت ما هي الاضرار التي اصابت العراق من جراءه اذا ما ابتعد شبح الحرب حقاً وهذا ما يصبو اليه كل راغب في السلام، فمصير الاسلحة المشار اليها الرمي الى البحر ما دامت بدون عوض ولا قيد ولا شرط، واني كما تعلمون لم اكن عضواً في هذا المجلس الموقر عند مصادقته على هذا الميثاق حتى اتهم بالدفاع عنه تعصبا وانما ادافع عنه ايمانا وعقيدة بفوائده وصلاحه"⁽²⁵⁾.

ولمناسبة الاستمرار في المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1958 المالية والتي مثلت المادة الاولى من منهاج الجلسة العاشرة المنعقدة في 22 كانون الثاني 1958، أبدى عبد الكريم الازري - نائب بغداد - اعجابه بسياسة رئيس الوزراء الحكيمة التي جعلت العراق عضواً في هذا الحلف الاقليمي ذي المنافع الكثيرة، واليكم نص كلمته: "حاول خصوم بغداد ان يقللوا من اهمية الميثاق بما يتساءلون بين حين وآخر عن مدى فائدة العراق من هذا الميثاق، وقد سبق لفخامة نوري السعيد عاقد ميثاق بغداد ان اعلن اكثر من مرة ان ميثاق بغداد اداة للدفاع عن النفس لا غير وانه لم يلزم العراق بأي التزام خارج حدوده،

ولذلك لاوجه للمطالبة بتعويض ما دمنا غير ملزمين، ومن المفيد هنا ان اذكر ان العراق يتناول مساعداته العسكرية وفق الاتفاق الخاص الموقع بينه وبين الولايات المتحدة الامريكية المنعقد في عهد وزارة السيد محمد فاضل الجمالي، كما ان العراق يستلم المعونة الفنية لمشاريعه العمرانية والاقتصادية والفنية بمقتضى قانون المساعدات الفنية المبرم من قبل مجلسكم العالي وكلا القانونين قد ابرما قبل ميثاق بغداد، وكل ما يفعله ميثاق بغداد في هذا الصدد هو تعزيز الثقة المتبادلة بين العراق والاطراف الاخرى ليسهل تنفيذ التزامات الاطراف الاخرى للعراق بموجب الاتفاق العسكري وقانون المساعدات الفنية " (26)

ادت مناسبة مرور ثلاث سنوات على عقد ميثاق بغداد الى طرح المواطنين اسئلة وجهت الى الحكومة تتعلق بجدوى انضمام العراق الى الميثاق و اشارتهم الى ان العون الامريكي الذي قدم في المجال العسكري والفني كان رمزيا اكثر منه حقيقيا، واعرب اسماعيل الغانم - نائب بغداد - في اثناء انعقاد الجلسة الحادية عشرة في 23 كانون الثاني 1958 عن خيبة أمل العراقيين بقوله: " لقد ظهر مع الاسف خلال السنوات الثلاث التي مرت على تطبيق الميثاق انه لم يكن فائدة ايجابية، ولاوضح ذلك اقول قيل لنا ان هذا الميثاق سيساعد العراق بتزويده بالعتاد والسلاح والاموال التي تمكنه من صد العدوان، ولكن الظاهر ان نصوص هذا الميثاق كانت مقيدة بنصوص الاتفاق الثلاثي⁽²⁷⁾ المعقود بين فرنسا وبريطانيا وامريكا سنة 1950 (الخاص بتسليح منطقة الشرق الاوسط) وان ما جهز به العراق بموجب الميثاق من المعدات كانت تافهة لا تذكر فلا تزال قوتنا العسكرية على حالها التي كانت عليه عند عقد الميثاق"⁽²⁸⁾ . وايده فيما ذهب اليه سلمان بيات -نائب كركوك- الذي عقب على ما ادلى به نائب بغداد في دعوته الحكومة العراقية الى تذكير الحكومة الامريكية مكافأتها على مواقفها المتمثلة في انخراطها بالتحالفات الاقليمية التي تتزعمها الولايات المتحدة وفي مجالات الحياة المختلفة، خاصة وان سياسة التحالف مع امريكا التي اتبعتها الحكومات العراقية المتعاقبة قد الحققت اضرارا في علاقاته مع الاقطار العربية الراضة لهذه السياسة وتحالفاتها، ووثقت الجلسة نفسها وجهة نظر نائب كركوك وعلى النحو الآتي: " من حقنا ان نتساءل ماذا جنى العراق من

هذا الميثاق وماذا كان دوره في تقوية العراق وفي مده بالمعونة العسكرية والاقتصادية والفنية؟ يبدو لي اننا لم نجن من هذا الميثاق الا هذه العبارات العامة الغامضة وهذه التصريحات التي تطلع علينا بين الفينة والفينة كلما حصل اجتماع او خطب خطيب علينا، وعلى المسؤولين ان يقولوا لدول ميثاق بغداد وان يقولوا لامريكا خاصة اننا نريد ثمنا لهذا التعاون معكم، ان هذا التعاون قد جر علينا الفرقة بين العراق وسوريا ومصر ولكننا لم نحصل منكم على شيء، ثم اننا اضطررنا ان نخصص ثلث الميزانية للدفاع وكان ينبغي على... وامريكا ان تجهزنا بالسلاح الكافي لتجهيز جيش قوي فلا نضطر الى ان نقطع قوت الفقير لنقوي الجيش" (29).

لفتت التحركات الدبلوماسية التي كانت تقوم بها الولايات المتحدة في الشرق الاوسط واوربا انتباه العراقيين الذين لازمهم الشك بشأن الاهداف الحقيقية لامريكا من هذه الانشطة على المستوى الدولي، لاسيما حضور (دالاس) وزير الخارجية في اجتماعات ميثاق بغداد في تركيا وحلف الاطلسي، الأمر الذي يثير علامات استفهام كثيرة ويعطيها اهمية خاصة في الوقت نفسه، لذلك تمنى الرأي العام العراقي على الحكومة ان توضح لهم طبيعة تلك التحركات الاميركية وموقف العراق منها، والذي جسده عبد المجيد محمود - نائب المنفك - مفصلا في اثناء مناقشة نواب البرلمان المبادئ والأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية للعراق بالجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في 29 كانون الثاني 1958: " سادتي اني أخالف تصريح معالي وزير الخارجية (برهان الدين باش اعيان) الذي ادلى به قبل سفره الى انقرة الذي قال فيه ان المؤتمر الوزاري (30) لميثاق بغداد سيكون كغيره من الاجتماعات ولا يمتاز الا بكون وزير الخارجية الاميركية سيحضره ، لاشك ان حضور وزير الخارجية الاميركية الى المؤتمر واشترائه في الاجتماعات ذو اهمية ويعلق عليه العالم آمالاً كبيرة، واعتقد انه يختلف كل الاختلاف عن الاجتماعات السابقة وخاصة بعد ان اجتمع بجلالة الشاه (محمد رضا بهلوي) في ايران واجتماعه ايضا برئيس وزراء باكستان (محمد علي) بالاضافة الى اجتماعه برئيس وزراء تركيا (عدنان مندريس) ووقود الاخير الى بغداد واجتماعه بالمسؤولين فيها وما ندري سبب هذا المجيء، سادتي اني لا

اود ان استعجل الامور ربما سينورنا فخامة رئيس الوزراء (عبد الوهاب مرجان)⁽³¹⁾ في المجلس العالي لاننا سمعنا تعليقات كثيرة في بعض الاذاعات بان مؤتمر ميثاق بغداد عقد بعد اجتماعات حلف شمال لاطلسي، وقد امتاز حلف شمال الاطلسي باهمية خاصة لانه عقد بعد التحدي العالمي السوفيتي، ثم حضور وزير خارجية اميركا في الاجتماع كل هذا يجعلنا امام وضع خاص يدعونا ان نسأل الحكومة عما لديها من المعلومات التي يتوق الي معرفتها الرأي العام، وقد سمعنا عما دار من تكهنات تخص اجتماعات هذه اللجان فأرى من المصلحة ان تلقي الحكومة عليها بصيصا من الضوء"⁽³²⁾.

كشفت لنا مناقشات اعضاء مجلس النواب التي وثقتها محاضره بصدد تقييم الرأي العام دخول العراق في ميثاق بغداد عام 1955، ان هناك شبه اجماع بين اعضاء البرلمان بان ما فقده العراق على الصعيد العربي بسبب خروجه عن الصف العربي المعارض للميثاق والتنازلات التي قدمها الى الجانب الامريكي التي استثمرها بدوره في التأثير بشكل كبير في القوى والشخصيات السياسية الفاعلة في الحكم، لا يوازي ما حصلت عليه الحكومة من المساعدات الامريكية المختلفة كثن على تلك المواقف التي اضررت بالمصالح الوطنية والعربية، وبرزها استخدام الولايات المتحدة الميثاق كمنفذ راح الامريكيون يمارسون من خلاله ضغوطا على الاقطار العربية التي كانت سياستها لا تتماشى مع المخططات الامريكية في المنطقة.

3- مشروع (مبدأ) ايزنهاور عام 1957

عمدت الولايات المتحدة الى استثمار النتائج التي تمخض عنها العدوان الثلاثي⁽³³⁾ على مصر عام 1956 والمتمثلة في اتساع حالة الغضب والاستياء التي عمت الاقطار العربية وانحسار النفوذ البريطاني والفرنسي من المنطقة العربية، لتتقدم بخطوات جديدة، وتسارع لاستثمار تلك الاوضاع لتحقيق اهدافها الاستراتيجية والمتمثلة في فرض هيمنتها على دول المنطقة بالقول في حماية الاخيرة من الخطر الشيوعي، وجاء حصول هذه التطورات السياسية مع ما اعلنه عبد الوهاب مرجان - رئيس مجلس النواب- ان المادة الثانية من منهاج الجلسة الثامنة المنعقدة في 23 شباط 1957 قد تركزت في الاستمرار بالذاكرة على لائحة قانون

الميزانية العامة لعام 1957 المالية، وتبع ذلك إلقاء نوري السعيد - رئيس الوزراء - كلمة اوضح فيها سياسة حكومته في المجالين الداخلي والخارجي وداعيا النواب للاطلاع على ما تضمنه مشروع ايزنهاور⁽³⁴⁾، الذي اعلنه الرئيس الامريكي في الخامس من كانون الثاني 1957 امام مجلس الكونجرس - وقد رحبت به الحكومة العراقية فيما عارضته⁽³⁵⁾ مصر واقطار عربية اخرى التي كانت ترى ان الخطر الحقيقي الذي يهدد أمن المنطقة هو الخطر الصهيوني وليس الخطر الشيوعي- حين اكد عزم بلاده على ملأ الفراغ في الشرق الاوسط الذي نجم عن انسحاب بريطانيا وفرنسا من المنطقة ومطالبها الكونجرس تخويله صلاحيات تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية بمبلغ (200) مائتي مليون دولار سنويا وحق استخدام القوات الامريكية دون الرجوع الى موافقته بهدف توفير الامن والاستقرار في المنطقة، ونورد لكم في ادناه ما ذكره رئيس الوزراء بقدر صلته بموضوع الدراسة: " سادتي ان البحث بمناسبة النقاش على الميزانية العامة يعطي فرصة لمناقشة صريحة واضحة عن سياسة الدولة سواء كانت داخلية ام خارجية ... انا لا شك ان طالبي الكلام يستهدفون المصلحة العامة في الدرجة الاولى فاذا ما سمح لي اعضاء المجلس العالي ان اتحدث في أمور لها شأن خطير لا فقط في ميزان الدولة، بل لها مساس في كيان الشعب العراقي وربما في الشعب العربي بمجموعه، اننا بحاجة سواء كانت الحكومة ام اعضاء المجلس العالي او الشعب نحن بحاجة للوقوف على تفاصيل مشروع (ايزنهاور) بعد مصادقة مجلس الشيوخ الامريكي الذي لم يصادق عليه بعد وربما يصادق عليه بعد ايام، نحن بحاجة للوقوف على هذا المشروع"⁽³⁶⁾.

وعند استعراض اعضاء مجلس النواب علاقات العراق الخارجية في الجلسة المذكورة اعلن توفيق المختار -نائب بغداد- صراحة ان العرب يرحبون بالصدقة مع امريكا شريطة ان لا تلحق الضرر بمصالحهم الوطنية بمناسبة النقاش على مشروع ايزنهاور، ولنستمع الى ما قاله: " ان الشعب العربي صريح صريح لا يحمل ضغنا ولا حقدا ولكن اذا وجد هذا الشعب المسالم ان صديقه يغدر به وحليفه ينكث عهده فماذا يصنع حتى يبقى على حياته ويسلم على كيانه، ان الدولة في

الولايات المتحدة ليست اعلى ثقافة ولا اعمق تفكيراً في السياسة الدولية من بريطانيا والعالم قد شهد مصرع بريطانيا على صخرة الشرق الاوسط بل على صخرة القومية العربية، فلاجل ان يكون مشروع ايزنهاور مقبولاً عليه ان يعالج النزاع العربي- (الاسرائيلي) بحكمة وعدل، اما القوة فلن تتغلب مهما عظمت على الروح والفكر".⁽³⁷⁾

ادى خرق بريطانيا وهي احدى دول ميثاق بغداد عام 1955 والمتمثل بمشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 للبنود التي تضمنها الميثاق والعراق موقع عليه وبريطانيا أيضاً، الى دعوة اطلقها محمد مشحن الحردان - نائب الدليم - لمعالجة تكرار وقوع مثل هذا الخطأ في مشروع ايزنهاور الذي يعد شكلاً متطوراً ومكملاً لميثاق بغداد الذي اعلنته امريكا، ورغبته بان يوطد العراق من صلاته مع الولايات المتحدة وخاصة عقب تطور علاقات الاخيرة مع المملكة العربية السعودية، وجاءت طروحاته في اثناء انعقاد الجلسة التاسعة في 24 شباط 1957 وهو يخاطب زملاءه من النواب ورجال الحكومة: "ان خرق احدى دول الميثاق (بريطانيا) للمبادئ التي ارتكز عليها الميثاق وهو صيانة الامن والسلام في المنطقة لا يوجب ان يكون الشركاء مسؤولين من تصرف احد المشتركين فيه، واني ارى من الواجب علاج هذه الحالة وفقاً لمصالح الدول الاسلامية خاصة بعد المشروع الذي تقدم به الرئيس ايزنهاور للمحافظة على استقلال دول هذه المنطقة وحمائتها من الخطر الشيوعي الذي كان الباعث الأساسي على تكوين هذا الميثاق، واعتقد ان التطور الآخر الذي جرى في الشرق الاوسط وتحول اكثرية دول المنطقة الى التعاون مع امريكا وهي زعيمة الدول الغربية، كما حدث للسعودية بعد زيارة جلالة الملك سعود⁽³⁸⁾ لواشنطن وتوقيعه اتفاقية الظهران مجدداً لمدة خمس سنوات، واعلانه بالبيان الصادر بعد المحادثات عن تعاونه مع امريكا لحل مشاكل المنطقة بالطرق السلمية هو تحول جوهري سيكون له اثر كبير على التطورات السياسية في هذا الجزء من العالم".⁽³⁹⁾

على ان المتتبع لتطور العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وما افرزته من مستجدات على الصعيد العربي والاقليمي والدولي يعرف مدى قوة وتأثير الولايات المتحدة في السياسة العالمية بعد انحسار الدور

البريطاني بالمنطقة، وهي الحقيقة التي سلط الضوء عليها بشكل اكثر سطوعا عبد المحسن الدوري – نائب بغداد - في الجلسة نفسها وهو يعلق بذلك على مشروع ايزنهاور بقوله: " سادتي ان الظروف قد غيرت مفهوم الجبهة الغربية في الشرق الاوسط بان جعلت امريكا هي القوة التي تكون هذه الجبهة واذا لاحظنا انحدار بريطانيا ومهمة امريكا الجديدة في السياسة الدولية، وجب علينا تغيير الوضع تغييرا يضمن مصلحتنا الكبرى من الحرية والسياسة، ولو ان امريكا دخلت في الميثاق كطرف او انها ستدخل فيه لايدنا الابقاء عليه بشكل دائم، ولكن امريكا لا تميل الدخول في هذا الميثاق ولا تثق بكفايته لمجابهة اي خطر شيوعي ولذلك جاءت بمشروع ايزنهاور". (40)

وفي اثناء مناقشة نواب البرلمان الميزانية المالية للدولة لعام 1958 المالية، فقد اعرب عبد المجيد محمود – نائب المنتفك - بالجلسة الثانية عشرة المنعقدة في 25 كانون الثاني 1958 عن اعتقاده عدم حصول العراق على مردودات ايجابية جراء تأييده لمشروع ايزنهاور في الجوانب الاقتصادية والسياسية ولا غيره من الاحلاف الاقليمية التي دعمتها او تزعمتها الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مقابل تقديم امور كثيرة للجانب الامريكي، وننقل لكم ما ذكره في السطور الآتية: " ان نظرية املاء الفراغ التي سادت الشرق الاوسط وعلى اثرها ظهر مشروع ايزنهاور وغيره من المواثيق ... يجب ان ننظر اليها بمنظار المصلحة الخاصة لبلدنا، واود ان اعلن باننا لم نستفد الاستفادة الكافية من مشروع ايزنهاور ولا بالنسبة للواجبات التي قد يؤديها العراق، منذ الحرب العالمية الثانية لم يستفد العراق لا من مشروع ايزنهاور ولا من مشروع مارشال كما استفادت بقية الدول". (41)

كرر نائب المنتفك موقفه في مطالبة الحكومة ان تعلن صراحة للشعب العراقي عما جنته من منافع مادية مقابل تأييدها لمشروع ايزنهاور الامريكي، حصل ذلك بالجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في 29 كانون الثاني 1958 التي تركزت مناقشاتها في بحث المبادئ والأسس التي تقوم عليها سياسة العراق الخارجية، وازاف: " ... وفي الاخير اود ان اتكلم حول مبدأ الرئيس ايزنهاور الذي قبله العراق، انني لا اريد ان ابحث هذا المبدأ لاننا سبق وقبلناه انه خصص (200) مليون دولار في السنة

للمساعدات التي تخص (اسرائيل) والشرق الاوسط وشمال افريقيا والسودان وتركيا وايران واليونان، انني اسأل كم من المبلغ خصص للعراق؟ وما نسبته الى البلاد الاخرى، ونرجو ان نستفيد من المساعدات بالمائة مائة، فإني ارجو من الحكومات العراقية ان تبذل الجهود لتستفيد ما يمكنها الاستفادة من هذه المساعدات والعراق بحاجة ماسة الى هذه المساعدات سيما وقد قبل بالمبدأ⁽⁴²⁾.

يمكننا القول في ضوء استقراء ما تمخضت عنه مداولات النواب التي عكست ما كان يتمناه العراقيون في تحقيق منافع اقتصادية او عسكرية او سياسية لبلادهم مقابل موافقة العراق المعلنة على مشروع ايزنهاور، ان الحكومة الامريكية نجحت في كسب تأييد الحكومة العراقية لهذا المشروع الذي عد احد مظاهر تطور الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، مقابل اعطاء الولايات المتحدة وعودا في منح العراق مساعدات، لكن ما تحقق على ارض الواقع كان ضئيلا قياسا عما صرح به المسؤولين الامريكيين، وما نقلته وسائل الاعلام وهو ما عاجله اعضاء البرلمان في مناقشاتهم التي وثقتها الدراسة.

4- نماذج من المعارضة النيابية لسياسة التحالف مع امريكا

دأبت الحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة عام 1921 على التحالف مع السلطات البريطانية بحكم واقع الاحتلال والمعاهدات التي وقعت بين الجانبين وبرزها المعاهدة الموقعة في عام 1930، وعلى اثر التنافس الامريكي - البريطاني على العراق الذي شهدته سنوات الحرب العالمية الثانية (1939-1945) والمدة التي اعقبتها والذي تميز بتصاعد التنافس ما بين الدولتين بعد بروز الولايات المتحدة كقوة كبيرة وضعف وانكماش الدور البريطاني بالعراق وبخاصة منذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين الذي تميز في تزايد اهمية النفط العراقي لمصالح امريكا الاستراتيجية، فلا غرابة والحال هذه ان يوثق رجال العهد الملكي علاقاتهم مع الولايات المتحدة التي احتلت المرتبة الاولى في تعاملات العراق الخارجية على الصعيد السياسي والاقتصادي، ومن ثم اخذت تلك الحكومات تتعرض الى انتقادات من الرأي العام عبر ممثليهم في مجلس

النواب تتركز على سلبيات تلك السياسة الموالية لامريكا التي اصبحت متواجدة ومؤثرة في مفاصل الدولة العراقية حتى حامت الشبهات على مدى سمو تلك العلاقات وخلوها من امور تتصل بالحفاظ على أموال العراق وثرواته فضلا عن التبعية السياسية التي عرضتها فصول الكتاب الأخرى، اذ ورد ذكر اسم السفارة الامريكية في بغداد واحتمال تسلمها اموالا من المبالغ المضافة الى ميزانية عام 1952 المالية من الجهات الحكومية، في مناسبة مناقشة الاعضاء تقرير لجنة الشؤون المالية في المرسوم رقم (3) سنة 1952 الصادر بإضافة مبالغ الى تلك الميزانية لأجل توفير مساعدات للمتضررين من احداث العاصمة⁽⁴³⁾ التي وقعت في شهر تشرين الثاني 1952 بالجلسة السادسة المنعقدة في 18 شباط 1953 برئاسة محمد فاضل الجمالي، وفيها خاطب عبد الرزاق الشبخلي⁽⁴⁴⁾ - نائب بغداد - علي ممتاز - وزير المالية - قائلا: "كم كنت اود ان ارى ان يتبع النقاش البرلماني السليم فينهض معالي وزير المالية رغم وجود هذه اللائحة والاسباب الموجبة ويشرح باسهاب الجهات التي ستصرف عليها هذه المخصصات، وبذلك يكون قد اغنى الناس سيما نحن المعارضين عن الاطالة في هذا الشأن، ومع تأييدي الكلي لما تفضل به اخواني المحترمون اود الان ان ينهض معالي وزير المالية ويوضح هذه الجهات وما اذا كان قد تم صرف المبالغ، وما اذا كان مبدأ التفريق قد اتخذ، وما اذا كان قد دفع الى السفارة الامريكية من هذه المبالغ، فارجو ان تتبع الاصول البرلمانية الصحيحة ليغنيانا عن الاسهاب"⁽⁴⁵⁾.

كان من الطبيعي ان تتباين وجهات نظر نواب البرلمان ما بين مؤيد ومعارض للتوجهات الامريكية نحو العراق تبعا لخلفياتهم الاجتماعية وانتماياتهم السياسية، الا انه بات واضحا ان الشعور العام الغالب على مواقفهم تجاه كيفية التعامل مع الولايات المتحدة يتجسد في أن التحالف مع الغرب التي حرصت حكومة الجمالي الاولى⁽⁴⁶⁾ على اتخاذه منها في سياسة العراق الخارجية من شأنه ان يلحق الأذى بمصالح الشعب العراقي وهم يرون ان امريكا تمثل الوجه الجديد للاستعمار الغربي القديم الذي ادت دوره بريطانيا وفرنسا، هذه الحقائق ازاح الستار عنها شاكر ماهر - نائب بغداد - بالجلسة الثانية المنعقدة في 6 كانون الاول 1953 على اثر تشكيل وزارة محمد فاضل الجمالي في السابع عشر من ايلول 1953 ومناقشة الاعضاء منهاج سياستها الداخلية والخارجية، وورد تحذيره لرئيس الوزراء

على الوجه الآتي: "انا أريد ان أبين ان اتجاهه السياسي هذا ليس خطرا فقط وانما هو اتجاه هدام بالنسبة للشعوب العربية، فهل الجمالي في بضعة اشهر يريد ان ينتزع من نفسه تلك الافكار السياسية وحبه المقيم بالدول الغربية لربط العراق والبلاد العربية بعجلة السياسة الامريكية، الجواب لا، فلا الوزارة ولا النواب يقنعون بان الجمالي سيتترك آراءه تلك ولا لمدة قصيرة فالخطر يأتي من هذه الافكار الخطرة التي يحملها الجمالي بالنسبة للجهة الغربية، في الوقت الذي ننشد فيه جميعا الحياد التام لانه لا ناقة لنا ولا جمل في الشرق والغرب، وهذا خطاب العرش جاء خاليا ليس فيه اشارة الى السياسة الخارجية وانما فيه تهدة للرأي العام ولو لمدة قصيرة"⁽⁴⁷⁾.

افتتحت اعمال الجلسة التاسعة المنعقدة في 3 كانون الثاني 1954 في استماع النواب الى الرد الرسمي للحكومة الذي جاء على لسان رئيس الوزراء المتضمن تمسك العراق بمنهج مستقل في علاقاته الخارجية بعيدا عن التبعية للسياسة الامريكية واهدافها، موضحا ان حكومته اتخذت مواقف تعارضت ومسار تلك السياسة وفي مناسبات عدة، وحفلت تلك الجلسة بنص رده الآتي: "اني اؤكد ان انضمام العراق الى الامم المتحدة يستند الى روح الميثاق ومبادئه وليس بسبب التأثير من اية دولة كبرى او صغرى فان روح هذا الميثاق تبنى على التساوي والاعتراف بكرامة الانسان، هذا الامر هو الذي يقود سياستنا في الامم المتحدة، وليس كما يرتئي البعض في ان سياسة العراق امريكية فطالما اختلفنا مع الامريكان ولطالما شبننا مع خصومهم حول شتى القضايا، وليس معنى هذا اننا مع هؤلاء او هؤلاء وانما نحن مع المبادئ التي نعتنقها والتي اشرت اليها"⁽⁴⁸⁾.

عاود رئيس الوزراء الرد على اتهامات ذكرها صادق البصام - نائب بغداد - في اثناء انعقاد الجلسة الخامسة والعشرين في 28 شباط 1954 بشأن تبعية سياسة العراق الخارجية لعجلة السياسة الامريكية ومخططاتها في الشرق الاوسط، مؤكدا ان مصدر صنع القرار السياسي سيظل عراقيا، اذ خاطب الحضور من النواب: "سادتي رجوت مرارا وتكرارا في هذا المجلس ان لا يصار على البرقيات فمصدر سياستنا ليست امريكا انما مصدر سياستنا بغداد، واستغرب كل الاستغراب حين أرى أشخاصا وانا أنس فيهم التدقيق والتحري ان يندفعوا ويبنوا قصورا في الهواء..."⁽⁴⁹⁾.

شهدت الجلسة الثانية من الاجتماع الاعتيادي الثالث لمجلس النواب عام 1956 المنعقدة في 14 كانون الثاني 1957 استعراض الاعضاء علاقات العراق

الخارجية، وقد ارتفعت الاصوات التي تعرب عن استنكارها للنفوذ الامريكي المتزايد داخل البلاد والضغط التي راحت تمارسها الولايات المتحدة على الحكومات العراقية المتعاقبة لتكون اتجاهات سياستها الخارجية تتماشى والمصالح الامريكية في المنطقة، وجسد هذه التصورات والمواقف الشعبية محمد مشحن الحردان - نائب الدليم - بالجلسة الثانية المنعقدة في 14 كانون الثاني 1957، ناقلا ما يدور بين الناس بقوله: "ان الذين يقولون بانهم احرار في تقرير مصيرهم فان قولهم هذا كذب ورياء... وهذا ما حدا برئيس⁽⁵⁰⁾ الولايات المتحدة الامريكية ان يعلن صراحة ان بلاده ستقاوم اي تغلغل وليس اي اعتداء عسكري شيوعي في هذه المنطقة فماذا يقول هؤلاء السادة ؟ هل يدعون انهم يخدمون البلاد العربية ؟ وقد اوصلونا الى هذه الحالة بحيث اصبحنا لانملك من تقرير مصيرنا شيئا اقول هذا بصراحة"⁽⁵¹⁾.

يمكننا القول في ضوء استعراض العلاقات الامريكية - العراقية ان انسجام السلوك الخارجي العراقي مع اهداف الغرب جعل السياسة الخارجية العراقية تؤدي الوجه الاخر للسياسات الخارجية للدول الغربية، التي عملت على اشاعة روح العداء والكرهية ضد الاتحاد السوفيتي وطرح سياسة الاحلاف والتكتلات العسكرية كأفضل بديل لحماية نفسها من الخطر الشيوعي، ونتيجة لموقف العراق الايجابي من هذه المسألة فقد حظي باهتمام الولايات المتحدة الذي عدته مركز استقطاب لنفوذها فضلا عن تركيا وايران، لكنها حرصت على تطوير صلاتها غير السياسية بالعراق مع ضمان استمرارية نظامه السياسي الموالي للغرب بشكل عام وفضلت توثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية مع تركيا وايران وباكستان (الحزام الشمالي) وما تبعه من عقد ميثاق بغداد عام 1955، بوصف هذه السيطرة لا تثير مشاكل كتلك التي يمكن ان تنجم عن السيطرة على العراق، فيما كانت الحكومات العراقية المتعاقبة تراهن على اهمية تحالفها الاستراتيجي مع امريكا على الرغم من اتساع المعارضة الشعبية لاجل التخلص من القيود البريطانية، الا ان تطور الاحداث وموقف امريكا المساند للصهاينة جعل الساسة العراقيون يبقون علاقاتهم السياسية على حالها الذي كانت عليه عام 1946، مع تواصل جهودهم للحصول على العون الامريكي⁽⁵²⁾.

الهوامش

- 1- ميثاق الدفاع عن الشرق الاوسط عام 1952: وهو الميثاق الذي اقترحه الولايات المتحدة وبريطانيا بعد فشل مشروعهما (قيادة الدفاع عن الشرق الاوسط عام 1951) الذي لم يلق قبولا عربيا.
- John C. Campbell; Defence of the Middle East, New York, 1961 Op. Cit, P. 41-42.
- 2- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1951، الجلسة (18) في 1 آذار 1952، ص274-275.
- 3- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1952، الجلسة (25) في 13 مايس 1953، ص472.
- 4- وصل دالاس الى بغداد في 17 مايس 1953 واجرى مباحثات مع جميل المدفعي رئيس الوزراء، موضحا ان بلاده تنوي اتباع سياسة تختلف عن تلك التي انتهجتها الحكومة السابقة بشأن (اسرائيل) وهي تقوم على اساسين: الاول رفع المستوى المعيشي لشعوب المنطقة والحد من عوامل تدميرها وذلك عن طريق برنامج النقطة الرابعة، اما الثاني فهو اقامة قواعد عسكرية تمكن بلاده وحلفاءها من مواجهة اي عدوان سوفيتي وانها ستقوم بتسليح البلدان التي توافق على وجود مثل تلك القواعد ولكن تحت شروط خاصة تتعلق بأمن المنطقة. ينظر علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية البريطانية 1945-1958، بيت الحكمة، 2002، ص232-233.
- 5- انتخب نائبا عن لواء البصرة، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول (24 كانون الثاني 1953-23 تموز منه). عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج10، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1408هـ/1988م، ص308-309.
- 6- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1952، الجلسة (29) في 19 مايس 1953، ص574-575.
- 7- عين وزيرا للخارجية في حكومة جميل المدفعي السابعة (7 مايس 1953-17 ايلول 1953).
- 8- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1952، الجلسة (29) في 19 مايس 1953، ص580.
- 9- المصدر نفسه، الجلسة (31) في 21 مايس 1953، ص607.
- 10- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1952، الجلسة (29) في 19 مايس 1953، ص608.
- 11- المصدر نفسه، ص613.

- 12- عبد الحميد الهلالي: انتخب نائبا عن لواء البصرة، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول (24 كانون الثاني 1953-23 تموز منه). عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج10، ص308-309.
- 13- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1952، الجلسة (31) في 21 ايار 1953، ص616.
- 14- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1954، الجلسة (28) في 26 شباط 1955، ص583-584.
- 15- عقدت الاقطار العربية الثلاث معاهدة للدفاع المشترك في 20 تشرين الاول 1955، واعتقب ذلك عقد اجتماع لزعماء مصر، سوريا، السعودية بالقاهرة في 6 آذار 1956 لمواجهة هذه التطورات السياسية. عبد الامير محسن جبار، العلاقات السياسية الاردنية-السعودية 1946-1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الكوفة، 1995، ص196.
- 16- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1955، الجلسة (4) في 24 كانون الاول 1955، ص30-31.
- 17- علي كمال: من مواليد السليمانية عام 1900، اكمل دراسته العسكرية في استانبول، انتخب عضوا عن لواء السليمانية في مجلس النواب (1948-1958). ينظر مذكرات علي كمال 1900-1998، تحقيق وتقديم جمال بابان، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد، 2001.
- 18- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1955، الجلسة (8) في 7 كانون الثاني 1956، ص88.
- 19- وهو عدنان مندرس رئيس وزراء تركيا.
- 20- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1955، الجلسة (8) في 7 كانون الثاني 1956، ص102.
- 21- تم اختيار الجمالي لرئاسة الوفد لخبرته في السياسة الخارجية وما ذكر عن رغبته في التعاون مع الولايات المتحدة.
- 22- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1955، الجلسة (9) في 8 كانون الثاني 1956، ص131.
- 23- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1955، الجلسة (9) في 8 كانون الثاني 1956، ص135.
- 24- وهي وزارته الثالثة عشرة تكونت في 17 كانون الاول 1955 واستقالت في 8 حزيران 1957.
- 25- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1956، الجلسة (8) في 23 شباط 1957، ص116-117.

- 26- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1957، الجلسة (10) في 22 كانون الثاني 1958، ص 128-129.
- 27- تعهدت الدول الثلاث بالحفاظ على السيادة الاقليمية لكل دول المنطقة والاشراف على امدادها بالسلاح للحيلولة دون حدوث نزاع بينها. للتفاصيل ينظر: محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000، ص 217.
- 28- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1957، الجلسة (11) في 23 كانون الثاني 1958، ص 158.
- 29- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1957، الجلسة (11) في 23 كانون الثاني 1958، ص 163-164.
- 30- عقد هذا المؤتمر في انقرة وتم افتتاحه بكلمة ألقاها دالاس وزير الخارجية الامريكي في 27 كانون الثاني 1958 مذكرا الحضور بالخطر الشيوعي الذي يهدد العالم ومساندة بلاده لدول ميثاق بغداد اقتصاديا.
- American Foreign policy Current Documents; 1958, Washington; 1962, p.885-886.
- 31- تشكلت وزارته على اثر استقالة وزارة علي جودت الايوبي للاسباب التي شرحها في كتاب الاستقالة الذي قدمه الى الملك فيصل الثاني.
- 32- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1957، الجلسة (14) في 29 كانون الثاني 1958، ص 224-225.
- 33- شن الصهاينة عدوانهم على مصر في 29 تشرين الاول 1956، وبعد يومين انضمت بريطانيا وفرنسا في العدوان بسبب تأميم مصر قناة السويس، فيما كان الملك فيصل الثاني والوصي عبد الاله ونوري السعيد - رئيس الوزراء - يتفاوضون مع انطوني ايدن رئيس الوزراء البريطاني في لندن.
- Lord Bird Wood; Nuri As-Said; A Study in Arab leadership, London, 1959, p.290.
- 34- للتفاصيل عن مشروع او مبدأ ايزنهاور (Eisenhower Doctrine) ينظر: مذكرات ايزنهاور، ترجمة يونغمان هيوبورت، بيروت، 1969، ص 78.
- 35- للتفاصيل عن ذلك ينظر: فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (1953-1958) بغداد، وزارة الثقافة والاعلام، 1981، ص 394.
- 36- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1956، الجلسة (8) في 23 شباط 1957، ص 105-106.
- 37- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1956، الجلسة (8) في 23 شباط 1957، ص 126.

- 38- تضمنت الاتفاقية التي وقعها سعود بن عبد العزيز العاهل السعودي على تجديد عقد تأجير القاعدة الامريكية في الظهران لمدة (5) سنوات والتي كانت قد انتهت عام 1956. ينظر فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، 1953-1958، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1981، ص 382.
- 39- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1956، الجلسة (9) في 24 شباط 1957، ص 144.
- 40- المصدر نفسه، ص 147.
- 41- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1957، الجلسة (12) في 25 كانون الثاني 1958، ص 197-198.
- 42- المصدر نفسه، الجلسة (14) في 29 كانون الثاني 1958، ص 224-225.
- 43- المقصود بها وقائع انتفاضة عام 1952 التي كانت بدايتها اضراب طلاب كلية الصيدلة والكيمياء الذي ابتدا يوم 26 تشرين الاول واستمر الى بعد ظهر يوم 24 تشرين الثاني 1952، ينظر جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953-1958، ط1، (د.م) 1980، ص 39.
- 44- عبد الرزاق الشيلخي (1904-1985): درس في مدرسة الحقوق ونال اجازتها عام 1929، انتخب نائبا عن لواء بغداد في مجلس النواب، اصدر مجلة الثقافة الجديدة عام 1954. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، دار الحكمة، لندن، 2004، ص 441.
- 45- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1952، الجلسة (6) في 18 شباط 1953، ص 95.
- 46- وهي الوزارة التي تكونت في 17 ايلول 1953 واستقالت في 27 شباط 1954.
- 47- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1953، الجلسة (2) في 6 كانون الاول 1953، ص 25.
- 48- المصدر نفسه، الجلسة (9) في 3 كانون الثاني 1954، ص 140.
- 49- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1953، الجلسة (25) في 28 شباط 1954، ص 563.
- 50- المقصود به الرئيس الامريكي ايزنهاور.
- 51- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1956، الجلسة (2) في 14 كانون الثاني 1957، ص 10.
- 52- للتفاصيل ينظر: خالد صبحي احمد الخيرو، السياسة الخارجية العراقية بين 1945-1953، مطبعة دار القادسية، بغداد، 1986، ص 281-282.